القروض صناعة حكومية - برلمانية لإلهاء المواطن عن الخطة التنموية والمشروعات الكبرى

المري: لن نسمح في مجلسنا بتجريح أي شخص أو الانتقام منه

كتب مصطفى كامل

اكد النائب ناصر المري أن الاستجواب حق لكل نائب ولا يخرج عن كونه سؤالا مطولا يجب ألا تتأثر به الحياة السياسية في البلاد، مبينا أن نواب الكويت أعطوا الاستجواب صيغة وكأنه إعدام سياسي، مضيفا في الوقت ذاته: اذا كان القصد من الاستجواب الإصلاح فنحن معه الى أبعد مدى وإذا كان عكس ذلك ووجدنا انه يهدف إلى التجريح والاهانة فلن نسمح في هذا المجلس بتجريح اي شخص او الانتقام منه.

وقال المري في تصريحات له في لقاء مع قضائية «الصباح»: انه لم يسمع نهائيا بمهلة الستة أشهر التي يقال أن النواب منحوها للحكومة، لافتا إلى أن الاستجواب يقدم في اي وقت متى رأى مقدمه وانه يجب الا تجزع الحكومة من الاستجوابات، داعيا إلى الارتقاء بالعمل البرلماني «حتى نصل الى مصاف البرلمانات العالمية التي نريد ان نكون مثلها».

وشدد على أن الكثير من الاسئلة البرلمانية مكررة ومتشابهة «ولو النائب يتعب نفسه قليلا ويبحث في الأرشيف سيجد إجابة استفساره».

وأكد أن القروض صناعة حكومية- برلمانية لإلهاء الوطن والمواطن عن الخطة التنموية والمشروعات الكبرى، لافتا إلى أن تردي الخدمات الحكومية أدى إلى زيادة الاقتراض وأن المشكلة الإسكانية سبب رئيسي في القضية، مبينا أن حل أزمة الفوائد تكون بتشكيل لجنة لبحث ملفات المقترضين وتحديد من وقع عليه الظلم مع منح كل مواطن 2000 دينار.

وذكر أن بعض النواب يصور للناس الحكومة على أنها عدو الشعب وهذا خطأ كبير لأن أعضائها في النهاية من أبنائه، مشيرا إلى أن الوزير الشمالي من انظف الرجال وأصدقهم وأكفاهم «لكن عيبه الوحيد إنه متحفز يبي يهاوش»، وعن لجان التحقيق البرلمانية قال المري انه لا يقف مع اغلب لجان التحقيق التي تشكل، مبينا ان المشكلة في الكويت أن الكل يشكك في الكل، وأن النواب في الوقت نفسه إذا اكتشفوا من خلال لجنة التحقيق ان هناك عيوب في ترسية جسر جابر أو تعد على المال سيقفوا لذلك بالمرصاد، وجاء نص الحوار كما يلي:

- الاستجواب حق لكل نائب ولا يخرج عن كونه سؤالا مطولا يجب ألا تتأثر به الحياة السياسية
- في الكويت أعطينا المساءلة صبغة الإعدام السياسي وإذا كان القصد منها الإصلاح فنحن معه إلى أبعد مدى
- الأذينة من خيرة الوزراء وهو نظيف اليد وملم بعمله ومتأكد بأن استجواب القلاف ليس موجهاً إلى شخصه
- لم أسمع نهائيا بمهلة الـ 6 أشهر للحكومة وهدفنا الارتقاء بالعمل البرلماني حتى نصل إلى مصاف الدول المتقدمة
- الكثير من الاسئلة البرلمانية مكررة ومتشابهة «ولو النائب يتعب نفسه ويبحث في الأرشيف لوجد إجابة استفساره»
- تردي الخدمات الحكومية أدى إلى زيادة الاقتراض والمشكلة الإسكانية سبب رئيسي في القضية

ناصر المري - تصوير محمود عبيد

■ من اللافت تقديم النائب حسين القلاف استجوابا للوزير سالم الاذينة بطريقة مفاجئة في رايك ما السبب وراء هذا الاستجواب وطرحة بالوقت هذا تحديدا؟

– الاستجواب هو حق لكل نائب وما يخرج عن كونه سؤالا مطولا وفي البرلمان البريطاني يوجد استجواب كل اسبوع ونجد العمل مستمرا ولا تتاثر الحياة السياسية لكن في الكويت للأسف اعطينا الاستجواب صيغة وكانه اعدام سياسي وعلى كل حال اذا كان القصد من الاستجواب الاصلاح فنحن معه الى ابعد مدى ولكن اذا كان عكس ذلك ووجدنا انه يهدف الى التجريح والاهانة فلن نسمح في هذا المجلس بتجريح اي شخص او الانتقام منه وبالنسبة للتوقيت فلا يوجد شيء اسمه توقيت مبكر او متاخر فهذا حق من حقوق النائب والسيد القلاف اخ وزميل فاضل حريص على المصلحة العامة وكذلك الاخ الوزير الاذينة من خيرة الوزراء وهو نظيف اليد ورجل مجد وملم بعمله ومتاكد بان الاستجواب ليس موجه لشخص الوزير وانما فقط لأجل ان ينبهه الى مكامن الخلل والتقصير في وزارته ولن نسمح ان يوجه اي انتقاد لهذا الوزير لانه من العينات الممتازة من بين القياديين الحكوميين بالكويت والاصل ان ندعم مثل هذه النوعيات.

■ كان هناك مهلة ستة شهور تم الاتفاق عليها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من باب حسن النوايا من النواب للحكومة في رايك هل انهارت هذه المهلة؟

– لم اسمع نهائيا بهذه المهلة او الاتفاق الاستجواب يقدم في اي وقت متى راى مقدمه ويجب الا يجزع من الاستجوابات لابد ان نرتقي بالعمل البرلماني حتى نصل الى مصاف البرلمانات العالمية التي نريد ان نكون مثلها ما الضير من الاستجواب اذا كان له هدف معين ونية صادقة للإصلاح.

■ احدى الصحف اعلنت عن نجاح مساعي رئيس مجلس الامة علي الراشد في اقناع النائبين سعدون حماد وعبد الله التميمي بتأجيل استجوابهما لوزير النفط وايضا النائب نواف الفزيع لوزير المالية واعطاء الوزراء مهلة للرد على اسئلة واستفسارات النواب في رايك هل ستطول هذه المدة؟

– للأسف الكثير من الاسئلة النيابية للوزراء متكررة ومتشابهة ولو النائب يتعب نفسه قليلا ويبحث في الارشيف بادارة اللجان لوجد الاجابة على اسئلته الامر الاخر لا اعتقد انه لا يوجد احد في الكويت ليس عنده صديق في الوزارة يمكن من خلال ان يعرف اي معلومة مشكلتنا في الكويت انه ما فيه سر نعرف كل المعلومات من قبل الوزراء ولكي نكون عدول في الحكم علينا ان نطالع نوعية السؤال هناك اسئلة في ظاهرها بسيطة لكن الاجابة عليها تحتاج الى اشهر ولشاحنات لنقلها اعيب على الحكومة اننا في القرن 21 ومازلنا حتى الان لم نصل الى الحكومة الالكترونية والتي من خلالها يمكن للنائب او الوزير والمواطن ان يطلع على كافة المعلومات عبر الحاسب الالي للأسف اليوم اذا تريد الحصول على تركيبة الشعب الكويتي لا يمكنك الحصول عليها الا اذا كان لديك احد في وزارة التخطيط.

■ ملف القروض من القضايا الهامة جدا والتي حازت على اهتمام كبير منذ المجلس الحالي ولكن سرعان ما بدأت في التراجع فما السبب في ذلك من وجهة نظرك؟

– القروض هي صناعة حكومية برلمانية كانت لإلهاء الوطن والمواطن حيث الكل وجه انظاره لمشكلة القروض وفي المقابل تناسوا خطة التنموية وقيمتها الـ38 مليار دينار القروض ليست مشكلة وانما هي ظاهرة ولابد من بحثها وتشخيصها صح ولقد قمت بالبحث في هذا الامر واستعنت بوزارة التخطيط وتبين لي ان اسباب القروض تكمن في الاتي ان متوسط دخل الكويتي 1000 دينار بينما متوسط صرف الاسرة الكويتية المكونة من زوجين وطفلين هو 1500 دينار كذلك تردي الخدمات الحكومية ادى بدوره الى زيادة الاقتراض ايضا المشكلة الاسكانية وتفاقمها واخيرا المشكلة التعليمية للاسف في الكويت البنوك تمثل شبه اتحاد فيما بينها حيث تربح البنوك على حساب المواطن المقترض البنك المركزي قائم بالتدقيق على القروض قبل 2008 وجد بها مخالفات قيمتها 160 مليون دينار حملت ظلما على المواطنين وما خفي كان اعظم ونسال ماذا فعل مجلس الامة منذ التحرير الى اليوم في قضية القروض او بصفة عامة لتخفيف اعباء الحياة عن المواطن الكويتي؟! تدرون لو هناك تامين صحي لجميع الكويتيين لاصبح اقل من تكلفة العلاج بالخارج لميزانية «الصحة – الداخلية – الدفاع» مجتمعين لابدان نترك موضوع العدالة جانبا فيما يخص من اقترض ومن لم يقترض نحن امام وضع خطير يتطلب العلاج لإعادة المواطن الكويتي منتجا وواحد لأهل الكويت ان من يقول لهم اسقاط فوائد القروض ويوهمهم بذلك فهو لا يفهم في الاقتصاد شيء نحن نريد معالجة القروض الاستهلاكية والمقسطة لحفظ كرامة المواطن وعدم هدر المال العام وتنشيط الاقتصاد الوطني.

■ اذن من وجهة نظرك ما الحل للخروج من ازمة القروض؟

– اللجنة المالية والاقتصادية مشكورة قدم اعضاؤها حلا ولكن من وجهة نظري هو حل غير كامل هي بداية ممتازة ولكنها ليست الطموح وتقدمت انا ومجموعة من النواب بحل اخر مبني على ضرورة تشكيل لجنة للبحث في كل ملفات القروض لبحث ما اذا كان هناك ظلم وقع على المقرض وفي حال ثبوته يحسب ويخصم من اصل القرض سواء فوائد عالية او رسوم وعملات اخذت منه يحسب ذلك وخصم من رصيد قرضه الامر الاخر ضرورة ان يمنح كل فرد بالعائلة 2000 دينار تحول الى ما يسمى بمحفظة الاسرة على ان يخصم من هذه المحفظة مستحقات الدولة عند الاسرة سواء كهرباء او ماء.....الخ بعد ذلك ما يزيد عن مستحقات الدولة يخفض به رصيد المديونية واذا لم توجد مديونية يخفض به رصيد بنك التسليف والادخار وان لم توجد مديونية ببنك التسليف ففي هذه الحالة يرصد المبلغ الباقي في حساب المواطن ويستخدمه في سداد المستحقات المستقبلية للدولة في هذه الحالة يكون هماك عدالة بين المقرض وغير المقرض وايضا لم يدفع نقد وبالتالي لا يوجد تضخم بعد ذلك كله اذا بقي قرض على المواطن فيقسط على 15 سنة وبسعر فائدة 4 في المئة وحتي لا تتكرر هذه المشكلة مرة اخري لابد ان يكون هناك بدل غلاء معيشة لكل اسرة على ان يدفع الوافد سعر الخدمات بالكامل دون دعم هذا الامر سوف يوفر في الميزانية العامة للدولة تقريبا 3.5 مليارات وللعلم سوف نعمل مع وزير المالية لأجل خفض الميزانية من 21 مليار الى 15 وخطوة اخرى الى 12 مليار دينار.

■ ولكن هناك اتهام من البعض للحكومة بانها هي من تعطل اي حل يخص مشكلة القروض فما تعليقك؟

– يا جماعة لا نصور الحكومة وكأنها عدو للشعب الحكومة هي من تدير دبرتنا اليوم برلمان ياتي واخر يذهب للأسف بعض النواب الله يسامحه يصور للناس الحكومة بانها عدو الشعب الوزراء هم مواطنون وظائفهم صارت وزراء ولا يجب ان نفترض فيهم انهم اعداء للكويت.

- حل أزمة الفوائد يتم بتشكيل لجنة لبحث ملفات المقترضين وتحديد من وقع عليه الظلم مع منح كل مواطن 2000 دينار
- البعض يصور للناس الحكومة على أنها عدو الشعب وهذا خطأ كبير لأن أعضاءها في النهاية من أبنائه
- الشمالي من أنظف الرجال وأصدقهم وأكثرهم كفاءة «لكن عيبه الوحيد انه متحفز يبي يهاوش»
- في الكويت لدينا مشكلة خطيرة لأن الكل يشكك في الكل.. ولست مقتنعا بمعظم لجان التحقيق المشكلة

■ ولكن تصريحات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي تعكس عدم حل مشكلة القروض خاصة بعد تصريحه «ليس لدينا غير صندوق المتعثرين» فكيف ترى هذه التصريحات؟

– مصطفى الشمالي اخ وصديق واعرفه منذ 25 سنة وهو من انظف الرجال واصدقهم واكفاهم ولكن عيبه الوحيد «انه متحفز يبي يهاوش» من الممكن ان يوصل رسالة خاطئة للمواطنين ولكنه في الاصل لا يقصدها لا يوجد شي اصلا اسمه صندوق المتعثرين وعندما قال الشمالي ليس لدينا غيره فهو يريد فتحه مرة اخرى وهذا لا يتم الا بقانون جديد وبالتالي اذا قبل بفتح هذا الصندوق مرة اخرى فان ذلك سوف يؤدي لحل اخر وليعلم الجميع ان الامر جاء اكبر من الشمالي والحكومة والمجلس فقد جاء الحل من صاحب السمو امير البلاد بضرورة ان يكون هناك حل عادل لا يضر بالمال العام وقال سموه عسى الله يطيل عمره «الشمالي بيهديه الله».

■ الايام الماضية شهدت اقرارا للجنة تحقيق في مشروع جسر جابر وبصفتك احد اعضائها ما الهدف والنتائج المرجوة من هذه اللجنة؟

– اول شيء ليعلم الجميع انني لست مقتنعا بكثرة لجان التحقيق البرلمانية لكن في بعض الاحيان يجد النائب نفسة مجبرا على المشاركة بإحدى هذه اللجان للأسف في الكويت لدينا مشكلة خطيرة حيث الكل يشكك بالكل في كتلتنا ارتاينا ضرورة ان يمثلنا احد في هذه اللجنة لاستبيان الحقيقة لأنه في كثير من الاحيان تكون الامور تعود الى خلاف التجار اتق في وزير الاشغال العامة وزير الكهرباء والماء انسان مشتغل مجتهد نظيف اليد وسوف نتاكد من كلامه من خلال هذه اللجنة واذا اكتشفنا ان هناك عيوب بالترسية او تعد على المال سوف نقف لذلك بالمرصاد.

■ ماذا عن كتلتكم المستقلون وما هي اهدافها واسباب التسميه بهذا الاسم؟

– نعتقد ان كل النواب احرار في رايهم وطرحهم وكتلة المستقلون مجرد اسم لا يعني شيء بان باقي النواب الغير منتمين لهذه الكتلة غير مستقلين وسوف نبحث الاولويات ونقرها ككتلة ويوجد لدينا في الكتلة من كل التخصصات.

■ ولكن عقب فوزك في انتخابات مجلس الامة كنت متبني وجهة نظر الا يكون هناك كتل نيابية داخل المجلس فلماذا تغيرت قناعتك؟

– انا قلت سوف يكون هناك تجمع لملفات وخير دليل انه حتي الان لم يوجد في المجلس تكتل سني او شيعي او ليبرالي على عكس المجالس السابقة لا نريد ان نحزب هذا البرلمان نحن تجمعنا على انجاز مصالح وملفات اهل الكويت.

■ في النهاية هناك اتهام موجه لكم في الكتلة بانكم تتبعون رئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي فما تعليقك؟

– ابو عبدالمحسن اخ كبير وصديق ولكن اذا كنا نتبع احد فمن باب اولى ان نتبع حضره صاحب السمو امير البلاد حفظه الله او سمو رئيس مجلس الوزراء نحن نتبع الشعب الكويتي لو كنا نتبع لاحد من التجار او المتنفذين او اقطاب الاسرة الحاكمة لو جدتونا نشرع للمشاريع والمناقصات في الوقت الحالي جهدنا منصب على التشريع للتامين الصحي والاسكان والتعليم وجميعها امور تتعارض مع مصالح التجار والمتنفذين.

مجلس الأمة أمامه ملفات متعددة أبرزها استجوابات الوزراء

المري في تصريحاته خلال البرنامج